الشرق
الثلاثاء 2010-04-20 العدد 18287
7

"المؤتمر التركي - اللبناني" برعاية الحريري يتحول تظاهرة اقتصادية: ضرورة اقامة شراكات والاسراع بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة

وزيرة المال تلقي كلمتها

تحول «المؤتمر التركي - اللبناني الاقتصادي» الذي نظمته «كونفكس انترناشيونال» امس في فندق موفنبيك الى تظاهرة اقتصادية حاشدة من شأنها تمتين اسس الانطلاقة الجديدة في العلاقات الاقتصادية بين بيروت وانقرة في موازاة التقدم الذي تشهده العلاقات السياسية بينهما وتغذيها المواقف «العروبية» الرائدة للحكومة التركية ورئيسها رجب طيب اردوغان في الفترة الاخيرة.

وقد وضع المشاركون في المؤتمر، الذي رعاه رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري ممثلا بوزيرة المال ريا الحسن، اصبعهم على الجرح مسلطين الضوء على الثغر في العلاقات الاقتصادية ومقدمين الاقتراحات والآراء والحلول لتعزيز هذه العلاقات.

وشددوا في هذا السياق على ضرورة ابرام اتفاقات واقامة شراكات اقتصادية بين الجانبين، ودعوا الى زيادة حجم التبادل التجاري الذي يبلغ حاليا ٩٠٠ مليون دولار، وطالبوا بالانفتاح الاستثماري وتفعيل التعاون في المجالات كافة.

واكدوا بشكل خاص وجوب الاسراع بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة التي تجري المفاوضات بصددها حاليا.

ولم تفتهم الاشادة بالزيارة التي قام بها الرئيس الحريري اخيرا الى تركيا حيث تم خلالها التوقيع على عدد من الاتفاقات ومذكرات التفاهم مؤكدين ان ثمة اتفاقات جديدة في طور التحضير.

في المقابل شدد المشاركون في المؤتمر على اهمية الزيارة التي يقوم بها اردوغان الى بيروت في تموز المقبل داعين «القطاع الخاص التركي للمشاركة في مشاريع البنى التحتية التي نحن في صدد اطلاقها»، واوضحوا في هذا السياق انه من الضروري قيام القطاع الخاص بدوره كاملا. ورأوا ان الغاء تأشيرة الدخول بين لبنان وتركيا سيعزز العلاقات وينعكس بشكل ايجابي على حركة التنقل بين رجال الاعمال والسياح والافراد ما يؤدي لاتساع دائرة التبادل التجاري والاستثماري.

الافتتاح

افتتح الرئيس الحريري ممثلا بالوزيرة الحسن امس اعمال المؤتمر الذي حضره حشد من الوزراء والنواب ورؤساء الهيئات الاقتصادية ووفد كبير من رجال الاعمال الاتراك.

زنتوت

بداية القى رئيس مجلس ادارة شركة «كونفكس» انترناشيونال رفيق زنتوت كلمة قال فيها: «لطالما شكل حوض البحر الابيض المتوسط نقطة وصل اساسية تجمع الشرق والغرب، وتفردت بلدان الجوار فيه بدور فعال امتد ليشمل جميع القطاعات ويؤسس لعلاقات طويلة من التكامل والترابط، وما يجمع اليوم بين تركيا ولبنان ليس الا نتيجة حتمية لعقود من التبادل التجاري والتفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث شكل لبنان بوابة مهمة للعبور الى المنطقة العربية وما بعدها من اسواق مهمة في افريقيا والشرقين الادنى والاوسط».

البزري

واشار رئيس مجلس الاعمال اللبناني - التركي وجيه البزري الى ان «لبنان يشكل سوقا حرة ومعروف بانفتاحه على العالم، وانه ادخل اقتصاده في النظام العالمي من خلال اصلاحات قانونية ومن خلال الترويج لجلب استثمارات غربية».

وقال: «الدور التاريخي للبنان كجسر بين الشرق والغرب وممر الى العالم العربي اكسبه مزايا وفرصا شجعت شركات عالمية كبرى على زيادة استثماراتها في هذا البلد».

حباب

ثم تحدث رئيس مجلس ادارة المجلس التركي - اللبناني للاعمال محمد حباب فاعتبر ان بيروت «هي واحدة من اهم المراكز المالية في الشرق الاوسط»، متحدثا عن مجلس الاعمال اللبناني - التركي الذي تأسس في العام ٢٠٠٢ والذي يسعى الى تعزيز العلاقات بين البلدين».

طربيه

ورأى رئيس جمعية مصارف لبنان رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه «ان بين تركيا والعرب جغرافيا متصلة صنعت تاريخا متواصلا في مسارات متباينة،

مقدم الحضور

اختلطت فيها المفاهيم بين النزعة الى السيطرة والنفوذ وبين التوق الطبيعي الى الاستقلال والتحرر».

واشار الى «ان هذه الشراكة بين منطقة المشرق وتركيا تمثل قيمة مضافة للسوق العربية المشتركة التي تتقدم ببطء، انما ثابت، ضمن الجدول الزمني الذي اعادت تأكيده قمة الكويت الاقتصادية في العام الماضي، وتكمل المثلث الاقتصادي الجامع مع منظومة دول مجلس التعاون الخليجي التي تتقدم بنيتها تباعا وتطور بدورها شراكتها المباشرة مع تركيا، والاهم انها تضع كامل هذه المناطق في اتصال مباشر مع الاتحاد الاوروبي المرتبط بدوره او قيد الارتباط باتفاقات ثنائية مع كل هذه الدول».

واكد ان «القطاع المصرفي العربي سيكون في مقدم القطاعات الاقتصادية المواكبة والمتفاعلة مع اي اتفاقات او شراكات اقتصادية تعقدها الحكومات».

واضاف: «ما اقوله عن القطاعات المصرفية العربية، ينطبق بصورة نموذجية، نفخر بها، على القطاع المصرفي اللبناني الذي يدير موجودات محلية تفوق ١٢٠ مليار دولار، واجمالية تزيد عن ١٥٠ مليار دولار ويملك وجودا مباشرا في اغلب دول المنطقة بما فيها تركيا واسواق دولية كبرى».

اوغلو

وركز رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية رفعت حصاد جيكلي اوغلو على «العلاقات والروابط التاريخية التي تربط الدولتين الصديقتين تركيا ولبنان»، متحدثا عن «الميزات المشتركة للدولتين وفي مقدمها تمتعهما بموقعين جغرافيين استراتيجيين».

واكد «اهمية وجوب تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية وتنميتها وزيادة حجم التبادل التجاري»، مشيرا الى «وجوب الاسراع في توقيع اتفاقية التجارة الحرة التي تجري المفاوضات في صددها»، ومؤكدا ان «ابرام هذه الاتفاقية سيساهم في تطوير العلاقات على الصعد المختلفة بين البلدية».

عبود

والقى وزير السياحة فادي عبود كلمة قال فيها: «ان مجالات التعاون الاقتصادي والانفتاح الاستثماري والسياحي بين البلدين متعددة، فتركيا تتمتع باقتصاد كبير ومتين ولديها قدرات فنية وخبرات عالية في مختلف المجالات، وهناك العديد من الفرص الاستثمارية في لبنان، لان قطاعات الاقتصاد اللبناني تنمو بوتيرة ثابتة، فضلا عن ان لبنان يعتبر من الدول الاقل تأثرا بالازمة العالمية، وهذا في ذاته يوفر مناخا استثماريا آمنا». معتبرا ان «تفعيل التعاون والتنسيق السياحي بين لبنان وتركيا يشكل اليوم اهمية قصوى ولاسيما مع وجود التصميم والارادة لدى الجانبين لتفعيل الحركة السياحية بين البلدين».

القصار

ثم تحدث وزير الدولة رئيس اتحاد الغرف العربية عدنان القصار فأكد «اهمية دور الغرف التجارية في تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وفي تحصين بيئة الاعمال التي تمكن القطاع الخاص من القيام بدوره كاملا في عملية النمو والتنمية الاقتصادية لكونه المحرك الاساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والانماء المتوازن وتوفير فرص العمل للشباب، في مواجهة التحديات الاقتصادية المحلية والاقليمية والدولية المستجدة».

وشدد على «ان الغاء تأشيرة الدخول بين لبنان وتركيا، سيعزز العلاقات بين البلدين وسينعكس بشكل ايجابي كبير على حركة التنقل بين رجال الاعمال والسياح والافراد، ما سيكون له انعكاسات واسعة الابعاد على التبادل التجاري والاستثماري».

وقال: «على الرغم من التأثيرات السلبية للازمة الاقتصادية العالمية على التجارة العالمية، فإن حجم التبادلات التجارية بين لبنان وتركيا حافظ على نوع من الاستقرار، فيما شهد نموا لافتا في الاشهر الاخيرة. وتأتي تركيا في المرتبة السابعة على لائحة ابرز الدول المصدرة الى لبنان، وفي المرتبة التاسعة على لائحة ابرز الدول المستوردة منه. ونحن نطمح الى المزيد من الالتقاء في هذه المراتب في ضوء التطورات الجذرية في العلاقات في الفترة الاخيرة»، مشيرا الى امكان «التوسع في حركة التبادل التجاري بما لا يقل عن ثلاثة اضعاف ما هي عليه الآن».

ولفت الى ان «الحكومة اللبنانية الحالية تعمل على تفعيل المفاوضات القائمة بين الطرفين من اجل الاسراع في ابرام اتفاقية التجارة الحرة بين لبنان وتركيا، والتي توفر الاطار التشريعي والاجرائي لزيادة حركة التبادل التجاري الحر والمنافسة العادلة بين لبنان وتركيا، وما يترافق من فرص وآفاق لمزيد من التبادل الاستثماري والاقتصادي بين البلدين».

الحسن

أخيرا، تحدثت الوزيرة الحسن فأشارت الى ان «زيارة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري الى تركيا، والتي تخللها توقيع ثلاثة اتفاقات تعاون وثلاث مذكرات تفاهم، في مجالات البيئة والزراعة والدفاع والنقل والصحة، بينها اتفاق الغاء موجب التأشيرة لمواطني الدولتين، شكلت محطة مهمة في مسيرة الانفتاح بين بلدينا وشعبينا». لافتة الى ان «هناك اتفاقات جديدة في طور التحضير، من شأنها ان توفر الاطار القانوني لبناء علاقة مميزة بين البلدين، وخصوصا على المستوى الاقتصادي».

واذ شددت على اهمية «زيارة رئيس مجلس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان للبنان في تموز المقبل، لترجمة افكار التعاون بين البلدين ومشاريع الاتفاقات الجديدة الى خطوات ملموسة من شأنها رفع العلاقات بينهما الى مستويات تلبي الطموحات»، ابدت ثقتها بأن «الاجتماعات ستكون مثمرة وبناءة».

واكدت «الدور الريادي الذي يمكن ان يؤديه القطاع الخاص في بلدينا لتطوير مجالات التعاون ولاسيما ان تفعيل التبادل الاستثماري بينهما من شأنه ان يشكل ركيزة اساسية لدفع علاقاتهما قدما». واشارت الى «ان احد الاهداف الرئيسة لحكومتنا هو تحسين المناخ الاستثماري وبيئة الاعمال، ولدينا رغبة قوية في تسهيل الاستثمارات التركية تحديدا في لبنان، ونعتقد ان تركيا بدورها تريد مبادلتنا بالمثل»، مشددة على ان «هذا المنتدى هو فرصة لاستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في البلدين، سواء في مجال المصارف والخدمات المالية، او في القطاعات الانتاجية، او في قطاع السياحة والنقل، او في سواها من المجالات».

واملت «تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين والذي يبلغ حاليا نحو ٩٠٠ مليون دولار»، معتبرة «ان اتفاق التجارة الحرة الثنائي الذي نبحث حاليا في توقيعه، سيكون عاملا مساعدا في تحقيق قفزة نوعية وكمية في هذا التبادل».

ودعت «القطاع الخاص التركي الى المشاركة في مشاريع البنى التحتية التي نحن في صدد اطلاقها»، مشيرة الى «ان مجلس النواب تسلم اخيرا اقتراح قانون لتنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، الذي نأمل مناقشته واقراره سريعا، والذي من شأنه تفعيل مشاركة القطاع الخاص في المشاريع الاستثمارية الكبيرة».

وشددت على اهمية «الدعم الذي يمكن ان تقدمه الحكومة التركية الى لبنان في مجال تحسين البنى التحتية، ولاسيما في مجال الطاقة الكهربائية، وهو كلام سمعناه من رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان، الذي اكد، مشكورا، استعداد بلاده لتقديم الدعم الى لبنان في مجالي الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي، لكي يتمكن من معالجة مشكلة الكهرباء، ومن زيادة الطاقة الانتاجية الكهربائية».

طاولتان مستديرتان

وبعد استراحة، عقدت طاولة مستديرة عن «التعاون الاقتصادي وتبادل الخبرات»، تحدث فيها رئيس مجلس الانماء والاعمار المهندس نبيل الجسر، الامين العام للمجلس الاعلى للخصخصة الدكتور زياد حايك، رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات الدكتور كمال شحادة، رئيس مجلس ادارة المؤسسة التركية لتشجيع ودعم الاستثمار اردا اسيكسوز ورئيس مجلس ادارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (ايدال) نبيل عيتاني.

ثم عقدت طاولة مستديرة ثانية حول الاستثمارات المباشرة والخدمات المالية، وتحدث فيها الرئيس التنفيذي - العربية للتأمين فادي شماس، الرئيس التنفيذي T Bank دينسر البمان، ونائب المدير العام التنفيذي - بنك ميد محمد علي بيهم، وكبير الاقتصاديين - مجموعة بنك بيبلوس نسيب غبريل.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"